الأنباء
الاربعاء 7 مايو 2014

أكد أنه لم يخطط للاستيلاء على الحكم

السيسي: كانت هناك محاولتان لاغتيالي والمصريون «أنهوا الإخوان المسلمين»

القاهرة ـ وكالات: قال المرشح للانتخابات الرئاسية المصرية وزير الدفاع السابق المشير عبد الفتاح السيسي، إنه تم اكتشاف محاولتين لاغتياله خلال الفترة الماضية، مشيرا في الوقت نفسه إلى أنه لم يخطط «للاستيلاء على الحكم»، مؤكدا في أول مقابلة تلفزيونية بعد ترشحه للرئاسة ان المصريين «انهوا الاخوان المسلمين» وان الجيش لن يكون له أي دور في الحكم إذا فاز بالرئاسة.

وأضاف: «اكتشفت محاولتين ولا ترهبني محاولات الاغتيال لأنني أؤمن أن الاعمار بيد الله».

وتابع: «لا أستطيع أن أحترم نفسي أو أحترم إرادة المصريين أن أقوم بعمل خطة للاستيلاء على الحكم في مصر لكن بيان 3 يوليو (الذي أعلن فيه عزل مرسي) كان واضحا جدا، حيث قلت ان رئيس المحكمة الدستورية هو الرئيس المؤقت لمصر (عدلي منصور) دون تدخل من أحد، وقلت بعدها احترام إرادة المصريين أشرف لي من تولي الحكم».

وقال السيسي إنه بدأ دراسة أمر ترشحه للرئاسة في 27 فبراير الماضي عندما استشعر حجم التحديات التي تواجهها مصر. وأضاف: «رأيت التحديات على مصر والاستهداف داخل وخارج مصر.. أي وطني مسؤول وعنده فرصة أن يتقدم لحماية هذا الوطن وهذا الشعب ومستقبله كان يجب أن يتخذ هذا القرار، خاصة مع وجود استهداف للوطن من داخل وخارج مصر».

وتوعد السيسي من يحاولون استهداف مصر بقوله: «لا أحد يستطيع الاقتراب من مصر لأن بها من يقدر أن يحميها». وقال إنه اتخذ قراره بالترشح للرئاسة بعد «استدعاء المصريين له وخاصة البسطاء للترشح.. أوامر المصريين واجبة التنفيذ على أي حد (شخص)

الجيش لم يحكم مصر من قبل ولن يحكم الآن

الاستقرار والأمن هما أولوياتي خلال الفترة المقبلة

المرشح الرئاسي المشير عبدالفتاح السيسي خلال اللقاء التلفزيوني أمس الأول (أ.ب)

نذهب للموت أفضل قبلما يروع المصريون في منازلهم، أخبرته أنه من يرفع السلاح في مواجهة الجيش سأزيله من فوق الأرض».

وبشأن قرارات العفو التي أصدرها الرئيس محمد مرسي وموقفه منها حينئذ.. قال السيسي «أبلغته بخطورة المفرج عنهم على المجتمع بأسره»، مشيرا إلى أن ما ارتكبه الإخوان شكل إساءة بالغة للمصريين ليس فقط خلال الأشهر الثمانية الماضية وإنما خلال العام الذي حكموا فيه ولم يحترموا العقد القانوني والدستوري الذي انطلق المصريون في اختياراتهم على أساسه».

وأكد المشير السيسي أن الإخوان ليس لهم مكان أو مجال ولن يكون هناك شيء اسمه الإخوان خلال مدة رئاسته حال فوزه.. وقال «لست أنا من أنهى الإخوان من على وجه الأرض ولكن الشعب المصري هو الذي حسم أمرهم وحدد مصيرهم في مصر».

وبشأن قانون التظاهر وما لحقه من تداعيات.. قال السيسي «من حقك أن تطلب التظاهر من اجل تحقيق مطالبك، لكن المحظور هو «التظاهر اللامسؤول» الذي يساهم في سقوط الدولة خاصة في ظل حالة الفوضى التي لم تنته بعد، وهذا لم ولن نسمح به»، موضحا أن المخاطر التي تتعرض لها البلاد أكبر من ترف الحديث عن قانون التظاهر.

وشدد المرشح الرئاسي المشير السيسي ـ في نهاية الجزء الأول من حواره التلفزيوني ـ على ضرورة وأهمية عملية الاختيار والتصويت وهي بالغة الحساسية في المرحلة التي تمر بها البلاد، ليس مجرد صورة في منزل»، معتبرا أن توقعات البعض بأنه سيكون على خطى عبد الناصر «أمر كثير» عليه.

وردا على سؤال حول توقعاته لحجم العنف الذي وقع في مصر بعد 3 يوليو الماضي، سرد السيسي حوارا دار بينه وبين أحد قيادات جماعة الإخوان المسلمين يوم 23 يونيو الماضي، دون أن يفصح عن اسم القيادي، لكنه في الوقت نفسه، «قبل ضمنيا» توقع أحد محاوريه بأنه يكون هذا الشخص نائب المرشد العام لجماعة الإخوان خيرت الشاطر، عندما قال له المحاور هو «خيرت الشاطر» فرد السيسي قائلا: «يعني». وواصل السيسي حديثه قائلا: أحد قياداتهم طلب مني حوارا في إطار تدارس الموقف، التقاني لمدة 45 دقيقة، وأخبرني وهو يشير بأحد إصبعيه (إشارة بإصبعه السبابة تشير إلى إطلاق النار) بأنه سيأتي مقاتلون من سورية، ومن أفغانستان ومن ليبيا، ليقاتلوا المصريين ويقاتلوكم، فقال له أحد المحاورين وماذا كان ردك؟ فأجاب السيسي: «لا والله لا أسمح أبدا لأحد أن يروع الناس ونحن موجودون، والمواطنون هم السلطة العليا في البلاد».

وتابع السيسي: «الجيش لم يحكم مصر من قبل ولن يحكم الآن، وخلال الـ 30 عاما الماضية كان الجيش يعمل في مهمته الأساسية في حماية الوطن».

وأضاف: «لن يكون للجيش دور في حكم مصر في المرحلة القادمة». ورفض أثناء اللقاء استخدام مصطلح «العسكر» قائلا: «اسمها المؤسسة العسكرية أو القوات المسلحة»، لان مصطلح العسكر «يستخدم حاليا للإساءة».

وفي شأن آخر قال عبدالفتاح السيسي إن «الخطاب الديني في العالم الإسلامي أفقد الاسلام إنسانيته وقدم الله بشكل غير لائق»، مضيفا: «لا يوجد دولة دينية في الاسلام والدين الحقيقي ليس الذي نمارسه الآن».

وردا على سؤال حول أولوياته في المرحلة المقبلة، قال: «الاستقرار والأمن هما أولوياتي خلال الفترة المقبلة»، مشيرا إلى أنه يسعى إلى تحقيق الأمن بدعم الشرطة وبدون تجاوز في حقوق الإنسان.

وأضاف: «عبدالناصر كان معلقا في قلوب الناس وليس

الحكومة السورية: انتخابات الرئاسة استحقاق داخلي لا صلة لأحد به حتى الأمم المتحدة

عواصم ـ وكالات: اعتبر وزير الإعلام السوري عمران الزعبي أمس الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في الثالث من يونيو المقبل «استحقاقا دستوريا داخليا لا صلة لأحد خارج حدود الدولة السورية به».

وقال الزعبي في كلمة ألقاها خلال حفل تكريم أقيم في دمشق «اننا لن نقبل من اي أحد في الخارج بان يتدخل في الانتخابات الرئاسية أو أي شأن داخلي».

وأضاف ان «جميع الاستحقاقات الدستورية المقبلة بما فيها انتخابات الرئاسة هي قرارات وطنية لا يحق للأمين العام للأمم المتحدة أو غيره على الإطلاق التعليق أو التدخل بها».

ودعا وزير الإعلام المواطنين السوريين الى التوجه لصناديق الاقتراع في الثالث من يونيو بقناعة وإيمان لاختيار القادر على حماية سورية ووحدة الجيش والمؤسسات والحدود.

وكانت المحكمة الدستورية قد أعلنت قبل يومين قبول طلبات الترشح لمنصب رئاسة الجمهورية لـ 3 أشخاص بينهم الرئيس الحالي بشار الأسد من اصل 24 تقدموا بطلبات الترشح. وكان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون قد اعتبر في مؤتمر صحافي عقده المتحدث باسمه في ابريل الماضي إجراء الانتخابات الرئاسية في سورية سيضر بالعملية السياسية التي تشرف عليها الأمم المتحدة بهدف إيجاد حل للأزمة الحالية في البلاد والتي عقد منها جولتان حتى الآن في جنيف.

تأجيل استكمال الهدنة في حمص لأسباب لوجيستية

عواصم ـ وكالات: أعلن المرصد السوري لحقوق الإنسان أمس أنه تم تأجيل تنفيذ اتفاق هدنة بين المعارضة ونظام الرئيس السوري بشار الأسد في أحياء حمص القديمة وسط البلاد.

وقال المرصد السوري في بيان إن تنفيذ الاتفاق الذي كان من المقرر البدء بتنفيذ بنوده أمس بشأن خروج مسلحي المعارضة من أحياء في حمص المحاصرة قد تم تأجيله إلى اليوم دون الإشارة إلى أسباب ذلك.

لكن ناشطين قالوا في تصريحات لقناة العربية ان سبب التأجيل كان لوجيستيا.

وأوضح الناشطون ان ما تسبب بتأخير خروج المعارضين هو عمليات التنظيف وإزالة الألغام من الطريق الذي سيسلكه الخارجون من المدينة المحاصرة، حيث أكدت المعارضة ان مقاتليها سيخرجون الى الريف الشمالي الذي مازالت تسيطر عليه في حافلات وسيرافقهم فيها مراقبون من الأمم المتحدة.

وكان قد تم التوصل قبل أيام إلى اتفاق هدنة في أحياء وسط مدينة حمص بين نظام الأسد وجماعات المعارضة بعد وساطة من لجان أهلية والأمم المتحدة ومندوبين من السفارتين الروسية والإيرانية.

وبموجب الاتفاق تسمح السلطات بخروج مقاتلي المعارضة مقابل إفراج «الجبهة الإسلامية» عن عدد من الإيرانيين المعتقلين لديها وضابط روسي.

«رايتس ووتش» تتهم لبنان بمنع دخول فلسطينيي سورية وإجبار العشرات على العودة

عواصم ـ وكالات: اتهمت منظمة هيومان رايتس ووتش السلطات اللبنانية بمنع اللاجئين الفلسطينيين الهاربين من النزاع السوري، من دخول لبنان، فيما اعربت الامم المتحدة عن قلقها من «تقييد» حركة دخول هؤلاء الى البلاد. ولم تصدر السلطات اللبنانية اي تعليق رسمي على الموضوع، إلا أن مصدراً حكومياً ألمح الى وجود توجه في هذا الشأن. وقالت المنظمة إن الحكومة اللبنانية «أجبرت» أكثر من 36 فلسطينيا على العودة إلى سورية منذ يومين وتعريضهم إلى «خطر جسيم»، بينما قامت في اليوم نفسه بمنع دخول فلسطينيين قادمين من سورية «بشكل تعسفي». ودعت المنظمة في بيان الحكومة اللبنانية الى ضرورة العودة عن قرارها بمنع فلسطينيي سورية من دخول لبنان، الذي «يقوم بإعادة الأشخاص إلى سورية من دون الأخذ بالاعتبار بشكل مناسب المخاطر التي قد يواجهونها بسبب ذلك». وشدد البيان على أن «سياسة كهذه تنتهك مبدأ القانون الدولي الخاص بالإعادة القسرية، والذي يحظر على الحكومات إعادة النازحين أو طالبي اللجوء إلى أماكن يمكن أن تكون فيها حياتهم أو حرياتهم معرضة للخطر». وقال نائب مدير الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة، جو ستورك، إنه على الرغم من أن الحكومة اللبنانية تتحمل «أعباء لا تضاهى» نتيجة تدفق اللاجئين السوريين لكن منع فلسطينيي سورية من دخول البلاد يعد «إدارة سيئة للوضع». وكان مصدر أمني رفيع قال لـ «الأناضول» إن الأمن العام اللبناني أعاد 39 من أصل 49 لاجئا سوريا وفلسطينيا إلى سورية بعد أن تم توقيفهم بتهمة حيازة تأشيرات سفر مزورة عندما كانوا يحاولون مغادرة لبنان بشكل جماعي. وقال المصدر إن اللاجئين السوريين والفلسطينيين تم توقيفهم «بناء لإشارة من النيابة العامة التي أشرفت على التحقيقات» معهم «وأجراها قاضي التحقيق»، ثم أعادتهم إلى خارج الحدود اللبنانية.

وشدد على أن الأمن العام «لم يقم بترحيل أحد بل أعادهم الى الحدود بناء على اشارة من النيابة العامة التي وضعتهم بتصرف الأمن العام»، موضحا أنه «لم يتم تسليم هؤلاء الى السلطات السورية» بل نقلوا الى المنطقة المحايدة بين البلدين من جهة المعبر الحدودي اللبناني في منطقة المصنع، شرق البلاد.

مصر: منع قيادات «الوطني» من الترشح لانتخابات الرئاسة والبرلمان والمحليات

القاهرة ـ د.ب.أ: قضت محكمة مصرية أمس بمنع قيادات الحزب الوطني المنحل من الترشح للانتخابات الرئاسية والبرلمانية (مجلس الشعب والشوري) والمحليات.

وقالت محكمة الأمور المستعجلة في حيثيات حكمها إن «الحزب الوطني منذ تأسيسه عام 1978 لعب الدور السياسي في اختيار الحكومات الفاسدة وتحرير القوانين المتناقضة مع الدستور وتعطيل تنفيذ الأحكام القضائية». وأشارت إلى أنه في 16 ابريل من عام 2011 أصدر مجلس الدولة قرارا بانقضاء الحزب الوطني وتصفية أمواله وايلولتها للدولة.

وفي ضوء ذلك «أقامت المدعية دعواها للقضاء بطلباتها وهديا مما تقدم واخذا من ظاهر الأوراق ان حكم المحكمة الادارية العليا قضى في منطوقه بانقضاء الحزب الوطني وتصفية أمواله واستند على ثورة «25 يناير» عام 2011 التي ازالت النظام السياسي وأسقطته وأجبرت رئيس الجمهورية السابق وهو رئيس الحزب الوطني على التنحي في 11 فبراير من نفس العام فان لازم ذلك قانونا ان يكون الحزب قد ازيل من الواقع السياسي المصري رضوخا لإرادة الشعب فلا يستقم عقلا ان يسقط النظام دون أداته وهو الحزب». وكانت المدعية التي تعمل محامية أقامت الدعوى الأصلية ضد رئيس مجلس الوزراء م.إبراهيم محلب ووزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم والنائب العام المستشار هشام بركات بصفتهم، لمنع قيادات حزب الرئيس الأسبق مبارك من الترشح في الانتخابات.

في إطار متصل، قضت محكمة الأمور المستعجلة في مدينة الإسكندرية يوم 15 أبريل الماضي بمنع ترشح أي عضو من جماعة الإخوان المسلمين في الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية المقبلة.

مواجهات بين فلسطينيين والشرطة الإسرائيلية بعد حصارها «الأقصى» واقتحام مستوطنين

عواصم ـ وكالات: اندلعت مواجهات امس بين فلسطينيين وقوات من شرطة الاحتلال الإسرائيلية خارج باب حطه، إحدى بوابات المسجد الأقصى، بعد أن منعت الشرطة المصلين الذين تقل أعمارهم عن 50 عاما من دخول المسجد، وفرضت حصارا على «الاقصى» وكثفت انتشارها عند بواباته واغلقت الطرق الرئيسية المؤدية إليه.

وبحسب شهود العيان، فإن «الشرطة الإسرائيلية نشرت أعدادا كبيرة من عناصرها عن باب حطه، ومنعت الفلسطينيين الذين تقل أعمارهم عن 50 عاما من الدخول، وهو ما أثار حفيظة المصلين الذين احتجوا على منعهم من الدخول، في الوقت الذي كان تم فيه إدخال المستوطنين الإسرائيليين إلى المسجد من خلال باب المغاربة».

وأضافوا «أن الشرطة الإسرائيلية استخدمت قنابل الصوت، واعتدت على المصلين، ما أدى إلى إصابة عددا من المصلين بجروح طفيفة»، كما لاحقت المصلين في أزقة باب حطة، والمنطقة القريبة منه. الى ذلك، نفت نائبة المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية ماري هارف صحة ما تردد عن نية واشنطن حل فريق المفاوضات الأميركي في الشرق الأوسط الذي يتوسط بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وأضافت هارف، خلال الموجز الصحافي اليومي بمقر وزارة الخارجية في واشنطن اول من امس، أن عودة المبعوث الأميركي لعملية السلام في الشرق الأوسط مارتن انديك قبل أيام إلى واشنطن، جاءت للتشاور مع البيت الأبيض بخصوص «الخطوات القادمة من جهود الولايات المتحدة لتحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين».

مصدر: مساعدات الخليج البترولية لمصر بلغت 2,5 مليار دولار بين يناير وأبريل

القاهرة ـ رويترز: قال مصدر مسؤول في وزارة البترول المصرية إن المساعدات البترولية من دول الخليج لبلاده بلغت 2,5 مليار دولار منذ أول يناير وحتى نهاية أبريل. وأضاف المصدر الذي طلب عدم نشر اسمه «إجمالي المساعدات البترولية الخليجية لمصر بلغ 2,5 مليار دولار من بداية العام وحتى نهاية أبريل.

«الإمارات قدمت مساعدات بمليارى دولار منذ بداية العام والسعودية 500 مليون دولار».

وقال المصدر «إجمالي المساعدات الخليجية البترولية لمصر منذ يوليو الماضي وحتى نهاية أبريل 2014 بلغ 6,5 مليارات دولار».

وكانت صحيفة المال المصرية المحلية نقلت امس الأول عن رئيس الهيئة المصرية العامة للبترول طارق الملا قوله إن مساعدات البترول من الدول الخليجية لبلاده بلغت ستة مليارات دولار منذ يوليو الماضي.

القاهرة تدعو واشنطن إلى عدم التواصل مع «الإخوان» بعد إعلانها «إرهابية»

القاهرة ـ أ.ش.أ: دعا وزير الخارجية المصري نبيل فهمي الولايات المتحدة إلى عدم التواصل مع جماعة الإخوان المسلمين بعد إعلان الحكومة المصرية أنها «منظمة إرهابية»، مشيرا في نفس الوقت إلى أن العلاقة مع واشنطن عادت إلى «أفضل من سابق عهدها»، على حد تعبيره.

وقال فهمي في مقابلة خاصة مع «سكاي نيوز عربية» امس: «لا نرى التعامل مع منظمة تم تسميتها منظمة إرهابية ملائما مثلما لا نتعامل نحن مع منظمات إرهابية في دول أجنبية، ويجب أن يحترم كل منا القانون».

وفيما يتعلق بالانتقادات الأميركية لأحكام الإعدام الصادرة بحق المئات من أنصار الإخوان، قال فهمي إنه أوضح لأعضاء الكونغرس ومسؤولي الإدارة الأميركية أن «القضاء المصري مستقل له آلياته التي يراجع من خلاله نفسه ضمن إجراءات الاستئناف»، مضيفا أن مصر تبني نظاما ديموقراطيا و«لا تتدخل في القضاء».

وحول العلاقات مع واشنطن بعد إفراجها عن معونة عسكرية جمدتها في وقت سابق، توقع فهمي أن تعود العلاقات إلى«أفضل مما كانت عليه مع إيجاد معادلة مختلفة عما كان».

وأوضح أن المسألة تتجاوز المساعدات، حيث «يجب أن ننطلق إلى مرحلة جديدة فيها قدر أفضل من الندية وقدر كامل من الاحترام المتبادل».

وعن الأزمة بشأن سد النهضة الذي تبنيه إثيوبيا فوق نهر النيل، قال الوزير إنه لا توجد مفاوضات جادة حتى الآن، وإنه ينتظر الرد الإثيوبي على مقترحات قدمها لهم بهذا الشأن.

واستبعد فهمي اللجوء إلى عمل مشروعات على نهر الكونغو من شأنها زيادة المورد المائي لمصر، قائلا إن الأمر صعب من الناحية الهندسية والقانونية ولا يمكن أن يكون بديلا لتفادي مشكلة سد النهضة.

وعن مرحلة ما بعد الانتخابات الرئاسية، أشار فهمي إلى أن صلاحيات الرئيس المقبل أقل بكثير عن الرئيس السابق، وفقا لتغييرات الدستور وهناك الكثير من المؤشرات منها توزيع الصلاحيات بين البرلمان ورئيس الوزراء فيما تبقى الصلاحيات السيادية بيد الرئيس.

رئيس الوزراء الليبي المكلف: لست منتمياً لأي تيار سياسي

عواصم ـ د.ب.أ: أكد رئيس الحكومة الليبية المكلف أحمد معيتيق أنه لا ينتمي لأي تيار سياسي بالبلاد سواء كان تيارا إسلاميا أو غيره، مشددا على أنه رشح لهذا المنصب بتزكية من الأعضاء المستقلين داخل المؤتمر الوطني العام (البرلمان).

وقال معيتيق في تصريح هاتفي لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) بالقاهرة امس «على عكس ما يتردد، لا أنتمي لأي تيار سياسي، لا إخوان ولا تحالف ولا أي من التيارات السياسية الموجودة في ليبيا. وبالطبع الانتماء لأي تيار أو فكر سياسي ليس بالشيء السيئ، ولكني لا أنتمي لأي تيار ولست مسجلا في أي حزب».

وأضاف معيتيق (42 عاما) وهو أصغر من تم تكليفه بتولي هذا المنصب في ليبيا بعد الاطاحة بنظام القذافي «من رشحوني لهذا المنصب هم مجموعة من الأعضاء المستقلين بالمؤتمر الوطني العام. هؤلاء من طرحوا اسمي للتصويت عليه في جلسة انتخاب رئيس الحكومة بالمؤتمر وهم أيضا من قدموا التزكية لي. وهؤلاء لا ينتمون لأي تيار سياسي وتم انتخابهم لعضوية المؤتمر بصفتهم مستقلين».

وأبدى رئيس الحكومة المكلفة، رجل الأعمال وابن مدينة مصراتة، تعجبه من وصف العديد من التقارير الإخبارية له بكونه المرشح المدعوم من قبل الإسلاميين في المؤتمر الوطني، قائلا «إذا عدنا لمحاضر جلسة التصويت بالمؤتمر سيجد الجميع أني حظيت بثقة وتزكية 124 صوتا ومن يحسبون على التيار الإسلامي بالمؤتمر لا يتجاوز عددهم 27 عضوا، وبالتالي لا يمكن القول أن هؤلاء فقط هم من زكوا أحمد معيتيق. والحقيقة أن الكثير من التيارات السياسية زكت ترشحي للمنصب».

من جهة أخرى، قال معيتيق إنه سيجري مشاورات مع أهل الرأي والشورى لتشكيل حكومة أزمة مصغرة تراعي الوفاق الوطني.